العالم لحصول التنافي بين نقايضها وبين الافتقار والاستغناء لان
التنافي بين نقايضها وبين الاستغناء بيانه لو انتفت الوحدانية
وتعددت الالوهية والاستغناء لحوادث يحل منهما بخصوصه
من الاخر فينتفي الافتقار وحدوث العالم ولو انتفى لكان قديما
فيكون واجب الوجود وكل واجب الوجود مستغني فينتفي الا
الافتقار ايضا وما بقي يصح اخذه من كل من الافتقار والاستغناء
الاستغناء الآتي نسب لكل ما اخذه منه ظهر انتهى وقد نسب
ذلك للمؤلف ونظر في الاول بانه انما يصح ابتداء من غير نظر
لا يؤول واليه الصم وما معه من الافتقار المكملة ومن الحوادث
المكملة المماثلة لموصوفها للحوادث فيكون عاجزا فلا يفتقر
يفتقر اليه شيء اما اذا النظر الى هذا ايضا فيؤخذ اضداد
الصم وما معه من الافتقار كما يؤخذ من الاستغناء ايضا و
في الثاني بانه يلزم من تعدد العجز ويلزم العجز نفي الافتقار
اليه والمماثلة للحوادث فما يجب لها من الحوادث الموجب
للاحتياج الى المحدث فيؤخذ الوحدانية من الاستغناء ايضا
واخذ حدوث العالم من الافتقار صحيح وما ذكر ان صح عن المؤ
المؤلف فهو من غير نظر الى تتبع ما يؤول اليه الامر وما يلزم من
حصول التنافي بين النقايض ما نسب للاستغناء وبين الاستغناء
ابتداء وكذا في النظر الثاني والحاصل ان ما لا يتوقف عليه الفعل

يؤخذ

يؤخذ من الاستغناء فقط تتمة عقايد الايمان ثلثة منها ما لا
يصح ان يعلم الا بالدليل العقلي وهو كل ما توقفت عليه دلالة
المعجزة كوجوده الله تعالى وقدرته وارادته وعلمه وحياته
فانه لو استدل على شيء منها بالدليل الشرعي وهو متوقف على صدق
الرسل المتوقف على دلالة المعجزة لزم الدور ومنها ما يصح ان
يعلم ويستدل عليه بالدليل الشرعي وهو كلما لا يتوقف لا يتوقف
عليه دلالة المعجزة كالسمع والبصر والكلام والبعث والاحوال
الاخروية جملة وتفصيلا ومنها ما اختلف فيه هو من الاول وعليه
امام الحرمين ام من الثاني وهو راي بعض المحققين واليه مال
الشرف التلمساني واختاره المصنف وذلك الوحدانية بناء على عدم
توقف دلالة المعجزة عليها في علم الناظر وان توقفت عليها في
نفس الامر لاستحالة وجود شيء مع وجود الشريك له تعالى
وقال الاول المعجزة فعل وجوده مستحيل على تقدير الاثنينية
في الالوهية والمتوقف على الشيء متوقف على ذلك الشيء فلا يثبت الا
بالدليل العقلي قال المصنف اعلم ان العلم بالنبوة بصحة النبوة
لا يتوقف على العلم بصحة الوحدانية فلا جرم اثباتها بالدليل
السمعي واذا ثبت ذلك فيقول نطقت الكتاب بالالوهية على
التوحيد فواجب ان يكون التوحيد حقا انتهى فمنع كون
العلم بصحة النبوة لا يتوقف على الوحدانية واما قولنا بامعنى